تيسير النحو بين القبول والرفض (*)

للأستاذ الدكتور عوض بن حمد القوزي

المقدمة

الحديث عن تيسير النحو ليس جديدًا على الأسماع، لاتصاله بضعف الناشئة في هذا الفن، وهذا الضعف نشأ بنشأة النحو، ولم يخل عصر من العصور من التصدي لعلاجه، لأنه شأن يؤرق كل أب وكلّ أم، بل يؤرق المجتمع العربي كله، فإذا كان "نقط الإعراب" ظهر في القرن الهجري الأول لعلاج مشكلة اللحن في القرآن، فإن اختراعه يمثل أول خطوة في التيسير على الألسنة لتكون تلاوة كتاب الله "بلسان عربي مبين"، كما مثَّل اختراع "نقط الإعجام" المرحلة الثانية في التيسير حين فشا التصحيف في تلاوة القرآن الكريم، ولما انتقلت الأمة الإسلامية إلى المراحل المتقدمة في استخدام اللغة العربية، احتاجت إلى "انتحاء سمت العرب في كلامها" وهذا ليس بالأمر اليسير، لكن الله قيض له رجالاً لا يقلون شأنًا عن أولئك الذين عالجوا قضيتي" اللحن والتصحيف" في القرآن الكريم، حتى إذا أخذ علم "النحو" يتشكل، وأخذت كتبه تظهر، رأينا علماءه يتكاثرون، ويتنافسون في الأخذ عن القبائل الفصيحة، ليضعوا غير العربي، أو العربي البعيد عن البادية العربية موضعًا يمكنه من التحدث كما لو كان من سكان تلك البوادي، وهذا الأمر وإن بدا سهلاً لناظره من الخارج، إلا أنه كلف العلماء ــ رحمهم الله ــ كثيرًا من الجهد والوقت ولم يمر عصر إلا وترى علماءه يأخذون على عاتقهم المسؤولية في متابعة رعاية اللسان من الزلل، والقلم من الخطل. وسنرى أن الجهود لم تنقطع منذ بدء التفكير في صناعة النحو ــ علم العربية ــ حتى عصرنا الحاضر، وما

(*) ألقي هذا البحث في الجلسة السادسة من جلسات مؤتمر المجمع في دورته الحادية والسبعين يوم الأربعاء ١٣ من صفر سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٣ من مارس (آذار) سنة ٢٠٠٥م.

أثاره هذا الموضوع اليوم إلا جهد متواضع ضمن حلقة متواصلة العرى في تلك الجهود، ولن يكون الأخير فيها.

وإنني أحسب أنه لم يمرّ عام إلا وأنت تجد هذا الموضوع يبحث هنا أو هناك، في ندوة أو مؤتمر، في نادٍ أو جامعة، أو حي، أو وزارة، إنه شأن عربي يلازم العرب في بيئاتها كلها من غير استثناء، وحسبنا اليوم إثارته، والإشارة إلى أن انغماس الجيل الحديث في التقنية المتسارعة، ومزاحمة الثنائيات اللغوية للعربية الفصحى، لم تنس أمتنا العربية أن الفصاحة مطلب لكل عربي، وأن سبيلها ليس مستحيلاً، ولكنه السهل الممتنع.

ولما كانت جذور المسألة عميقة، وفروعها مازالت تنمو مع نمو الأجيال، فاسمحوا لي بالتوقف عند بعض المحطات البارزة في قضية النحو وصعوبته وتيسيره.

يبدو أن النحاة لما وضعوا قواعدهم وأحكموها، رأوا فيها سلامة اللغة التي ينشدونها، وأن أي تحول عنها، أو تصرف فيها، يُعدّ اختراقاً لأسس وضعوها وقواعد شيدوها، وأن أي مساس بها عدوان على مكاسب حققوها، وأصول ارتأوها، وأوشكوا التصالح والإجماع عليها، وبالرغم من اختلافهم في بعض فروعها، فإن ذلك الخلاف لا يرقى إلى حدود الخروج الكلي على تلك القواعد، أو التخلي عنها، ومن أجل ذلك فقد أحاطوها بسياج قوي من الأصول القياسية المبنية على استقراء المرويات الفصيحة، ولكثرة ما نظروا فيها وأعادوا النظر بعد الآخر، تردد بينهم أن النحو طبخ حتى احترق، وهي إشارة إلى أنه ليس بحاجة إلى مزيد من النظر، كما أنه لا يتسع إلى قواعد جديدة تضاف إلى قواعده، وإشارة خفية أخرى وهي أن قواعده قد استقرَّت، ولا تتيح مجالاً للاختزال، وأن من أراد أن يُنسب لهذا العلم فإن عليه التمسك بقوانينه وقواعده، وعدم التفريط في شيء منها، وقد نظروا إلى كتاب

سيبويه على أنه المثال المحتذى في احتواء هذا العلم وقوانينه الشاملة؛ ولذلك قال أحد حذاقهم: "من أراد أن يؤلف كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ"، ولثقتهم بهذا الكتاب عدُّوه "قرآن النَّحو"، فاكتسب منزلة عالية بين الدارسين، وأصبحت تشدُّ لقراءته الرحال، وتبذل الأموال، وأخذ الدارسون يتنافسون في طلبه وفي حذقه، وشرع المؤدبون في شرحه وتذليل صعبه، لاسيما بعد أن واجه الدارسين الجدد صعوبات فهمه، فاحتاجوا إلى من يبسطها. وبمرور الوقت لاحظ المتعلمون مستوى من التأليف يحتاج إلى تبسيط في العبارة. وتيسير في المعالجة، فالأخفش الأوسط ــ وهو الطريق الوحيد لنقل الكتاب ــ اضطرّ إلى كتابة المسائل الصغرى لتناسب فهم المبتدئين، وكتب مسائله الكبرى لتواجه احتياج المتقدمين من طلاب العربية، ويؤلف الجرميّ كتابًا مختصرًا في النحو يسميه " الفرخ"، ليواجه حاجة المتعلمين إلى مختصر في النحو يسهل فهمه ويخف حمله، وهكذا يتبارى المؤدبون في تيسير النحو، كلٌّ بطريقته الخاصة، وتقابل جهودهم تارة بالقبول، وتارة بالرفض وعدم الرضا، ويتعدى الأمر ذلك إلى السخرية والاستهزاء، فهذا أبو علي الفارسي يؤلف كتابه "الإيضاح" فيقدمه إلى عضد الدولة البويهي، فيستسهله ويعلق عليه قائلاً: "إنما يصلح هذا الكتاب للصِّبيان، ويضطر الفارسي إلى رفع مستوى المعالجة، فيكتب "التكملة" فيقدمها لعضد الدولة، ولما نظر فيها استصعب محتواها فقال: "غضب أبو عليّ فجاءنا بما لا نعرفه نحن ولا يعرفه هو". وهكذا يواجه التيسير بالاستصغار وعدم الرضا، ويُتلقى التصعيب بالنفور وعدم الرضا أيضًا، وتظل الحاجة إلى تيسير النحو قائمة، ويظل التناقض في المواقف ماثلاً، والجهود تتوالى في سبيل تذليل كل ما يواجه الدارس، ويأخذ التأليف أشكالاً مختلفة، ويأخذ الدرس النحوي بؤرة الاهتمام، ويتعرض كتاب سيبويه للنقد،

ويتهم بالصعوبة تارة، وبالغلط تارة أخرى، وبالنقص مرة ثالثة، فيعلَّق على صعبه ــ كما فعل أبو علي الفارسي في تعليقته ــ ، أو كما فعل القرطبي في "عيون سيبويه "، ويثور عليه المبرّد فيكتب "مسائل الغلط" معرّضًا بسيبويه في مواضع غير قليلة من كتابه، ويواجَهُ المبرّد بردّ الغلط، في أسلوب لم يخلُ من القسوة، من "ابن ولاَّد" وهو أحد تلاميذه، ويكتب ابن السراج "أصوله" في أسلوب جديد، وترتيب غير مألوف، حتى قالوا: " كان النحو مجنوناً حتى عقَّله ابن السراج بأصوله"، وبالرغم من الجهد الذي بذله ابن السراج في كتابه، إلا أنه لم يرق لبعض الدارسين، فقد اتهم المؤلف بهندسة النحو، وخروجه عن المسار المألوف في هذا العلم، وتظهر كتب صغيرة تكتفي بالمبادئ، وتتخلص من الاستطراد والعمق، كالتفاحة، والموجز، والإيضاح، ويجتهد بعض الشراح في التبسيط، على نحو ما فعل أبو سعيد السيرافي في كتابه "الإقناع" حيث خلّص عمله من الخلافات والإطناب والتعقيد، وجعله سهل التناول، الأمر الذي لم يرق لأقرب الناس إليه وهو ابنه، الذي ما إن قرأ "الإقناع" حتى قال مغضبًا: " وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع"، وكأنما حملت الغيرة ابن السيرافي على ألا يرضى لهذا العلم أن يُبتذل، فيتعلمه الناس جميعًا، فهو يرى ــ كما يرى غيره ــ أن لعلم النحو حرمة، فلا ينبغي أن يمتهن، فيدعيه الأدعياء، وتزول خصوصيته وخصوصية ذويه وحملته، وتذهب ريحه وهيبته.

وهكذا يظل هذا العلم موضع خصومة وجدل على مرّ القرون، يثور بعض المصلحين فتخرجه حماسته إلى غضبة المنتسبين لهذا الفن، كما هو الحال مع ابن مضاء القرطبي، والدعوات المتفرقة في العصر الحديث التي رأت التيسير في حذف بعض أبواب النحو، أو التخلص من الإعراب، أو سلوك الاستعمال اللهجي، إلى غير ذلك من الدعوات، ويظل تيسير النحو

مطلبًا عسير المنال، إذ إنه ليس هناك طريقة مُثلى للتيسير يرضى عنها المشتغلون به، وليس ثمة قناعة لدى الدارسين بمستوى معين يجمعون عليه، الأمر الذي يجعلنا نقول مطمئنين: إن التيسير سيظل حلمًا صعب المنال، ما دمنا ننشد الكمال للغتنا، ولن يتحقق ما لم نجعل النحو علمًا تطبيقيًّا، نمارسه واقعًا عمليًّا.

إن الدعوة التي انطلقت في القرن الماضي والذي قبله بصعوبة اللغة العربية إنما هي وهْمٌ زرعه أعداء العرب في مخيلة أبناء العربية، فانصاع لتلك الدعوة كل غرٍّ بأسرار هذه اللغة، وفي الوقت نفسه يدرك المنصفون من المستشرقين" ثراء هذه اللغة ونظامها الصرفي والصوتي والموسيقي والبنائي والنحوي، فيثني عليها وينتقد الناعقين بصعوبتها قائلاً: إنها تشبه لعبة الأطفال، وما ذلك إلا لسهولة التعامل معها وبها، فضلاً عن غناها الثقافي والحضاري.

وإذا كان التيسير مطلبًا مشروعًا، فإن ذلك لا يعني التخلص من بعض أبواب النحو، أو التخلي عن استخدام بعض أدواته، ولو كان التيسير على هذا النمط، فإن مثلنا ومثل النحو، كمن أصابه المرض، فعرض نفسه على الأطباء، فينصحه كل طبيب بالتخلص من العضو الذي يشتكي منه، فإذا كان العلاج باستئصال الأعضاء فسوف نأتي في النهاية على الجسم كله. التيسير يتطلب وسائل عملية سهلة التطبيق، تحترم العقل، وتقدر الجذور التاريخية لهذا العلم، وتفتح صدرها لرياح التجديد المنسجمة مع التقدم المعرفي والتقانة الحديثة.

فعندما ظهر كتاب سيبويه عكس قناعة الدارسين في علوم العربية بالمستوى العلمي الذي تحلى به،إذ رأوا فيه الكفاية في جلاء هذا العلم ومشكلاته، ونال احترامهم جميعًا، حتى الذين تروى منافستهم لسيبويه لم تمنعهم خصومتهم له من الاستفادة من كتابه،

إذ فشا بينهم أن كتاب سيبويه أحد كتب ثلاثة قد اشتملت على جميع مناحي العلوم والفنون قديمها وحديثها، وأحاطت بأجزاء فنونها وأنه لم يشذ عنها من أصول تلك الفنون إلا ما لا خطر له[١]، وقد وصفه أبو سعيد السيرافي ــ وهو الخبير بأسراره ــ قائلاً: "كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[٢]. وعن سيبويه يقول أبو إسحاق الزجاج: "إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة" [٣]، وكتابه أحد الكتب الأربعة التي يفخر بها أهل البصرة، فقد قيل: " لأهل البصرة أربعة كتب يفخرون بها على أهل الأرض: كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات[٤].

وكتاب سيبويه يمثل صورة الاستقصاء والشمول للثقافة العربية في القرن الهجري الثاني، وباستثناء كتاب العين لأستاذه الخليل، فإنه لم يصل إلينا من كتب تلك الحقبة كتاب آخر في بابه، وقد ظل هذا الكتاب – ولا يزال – المصدر الأول في كل دراسة لغوية تتوجه إلى لغة العرب.

ولست متحدثًا عن محتوى الكتاب ومستوى ما تضمنه، فذاك معلوم عند الدارسين، إلا أنه لابد من تقرير أنه اشتمل على ما كانت تعرفه العرب من أمور لغوية، وقدرًا غير قليل من الصيغ الافتراضية التي كان سيبويه يقترحها مما لم يجر على ألسنة العرب ولم ينطقوا به[٥]. والذي يبدو أن النحو في هذه المرحلة كان يترسم خطوات الفقه، ويسير أصحابه سير الفقهاء في الأصول وأسلوب التعلم.

وقد خلا كتاب سيبويه من الخلافات النحوية التي نجدها في كتب

(١) انظر: مقولة صاعد البغدادي في ذلك ، معجم الأدباء ، ج١٦ ، ص١١٧.

(٢) المصدر السابق ، ج١١ ، ص٧٣ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ، ص٧٢ .

(٤) إشارة التعيين ، ص ١٣٧ ، وانظر البلغة ، ص١٠٩-١١٠.

(٥) انظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ، ص١٠.

المتأخرين، الذين أضافوا إلى المسائل الافتراضية مسائل أخرى خلافية أثقلت كاهل الدارسين الذين وقفوا يتلمسون طريقهم في تعلم العربية، فتشتت جهودهم بين لغة صعبة وافتراضات لم تسمع في لغة الاستعمال، وخلافات بين العلماء مردّ كثير منها الترف العلمي وحده، ولو سلك المتحدث مسلكًا مخالفًا لها لما خرج عن أسلوب العرب في تأتيها.

لقد وجد دارسو العربية من الجيل الثاني بعد سيبويه أنفسهم بحاجة إلى من يبسط لهم لغة " الكتاب"، وييسر لهم أسلوبه الذي أصبحت عبارته غير واضحة عندهم، وأن كثيرًا من مسائله تشكل عليهم إشكالاً يتطلب من يتدخل بتبسيطه وشرحه، وهذا ما رأيناه عند الأخفش الأوسط الذي كان أول من تناول هذا الكتاب بالدرس والتفسير، إذ كان أخذه مسائل الكتاب متفاوتًا بين الصعوبة واليسر، ويبدو أن مردّ ذلك إلى اختلاف مستوى طلابه، لا إلى ما كان يرمى به من مقاصد وراء ذلك الأسلوب، وإن كنا لا نستبعد أن يسلك الأخفش ذلك المسلك، مخافة أن يستغنى عن خدماته(*) .

وبالرغم من حاجة الناس إلى فهم العربية وعلومها، إلا أن منزلة من أخذوا على عاتقهم تعليمها لم تتعدَّ منزلة مؤدبي الصبيان، فلم يبلغوا مكانة الفقهاء ولا المحدثين، ولا حتى الشعراء وما ذلك إلا لجفاف هذا العلم الذي يحملونه وعدم تقدير العامة لأهميته، يقول ابن عتاب: " يكون الرجل نحويًّا عروضيًّا، وقسامًا فرضيًّا، وحسن الكتاب، حافظًا للقرآن، راوية للشعر، وهو يرضى أن يعلم أولادنا بستين درهمًا، ولو أن رجلاً حسن البيان، حسن التخريج للمعاني، ليس عنده غير ذلك، لم يرض بألف درهم، لأن النحوي الذي ليس عنده إمتاع كالنجار الذي يدعى ليعلق بابًا وهو أحذق الناس، ثم يفرغ من تعليقه ذلك الباب، فيقال له: انصرف،

(*) انظر مقولة الجاحظ له ورد الأخفش عليه في الحيوان، ج ١، ص٩١.

وصاحب الإمتاع يراد في الحالات كلها" [1].

وموقف أبي يوسف القاضي من انتقاص الكسائي أمام الرشيد الذي كان يعظم الكسائي لتأديبه إيَّاه مشهور[2].

والذي يبدو أن نظرة المجتمع هذه إلى أصحاب هذا الفن حملتهم إلى التماس طريقة تجعل سلعتهم رائجة، وحاجة الناس إليهم مستمرة، فوجدوا في النحو ضالتهم، التي تحمل الناس إلى التوجه إليهم وقصدهم، وبعد ممارسات عملية أدركوا أن تيسير هذا العلم يدعو العامة إلى الزهد في أهله، وربما ادَّعاه فيما بعد غيرهم، فتكسد سوقهم، وتنصرف الأنظار عنهم، ألم نرَ ابن السيرافي وقد نظر في كتاب أبيه المسمى "الإقناع"، فلما استسهله قال: "وضع أبي النحو في المزابل؟" قال ياقوت: "يريد أنه سهله حتى لا يحتاج إلى مفسر"[3]، وهذا معاصره علي بن عيسى أبو الحسن الربعي (ت٤٢٠هـ) الذي شرح كتاب سيبويه فندم على ذلك فغسله، عندما سأله بعض بني رضوان يومًا عن مسألة، فأجابه، فنازعه في الجواب، فقام من فوره مغضبًا، ودخل بيته، فأخذ شرحه وغسله، وصار يلطم بورقه الحيطان ويقول: "أجعل أولاد البقالين نحاة ؟! [4].

والناظر في هذا العلم ورجاله يجدهم يقفون بقوة في وجه كل من يحاول تخطي قواعدهم أو تخطئة قياسهم ــ كائنًا من يكون ــ حتى ولو كان سنده إحدى القراءات[5].في الوقت الذي يرضون الشاهد الشعري ولو كان مجهول القائل، يقول فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ): "إذا جوزنا إثبات اللغة

(١) البيان والتبيين، ج١، ص ٤٠٣.

(٢) انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة.

(٣) انظر : معجم الأدباء، ج٨، ص١٤٩.

(٤) نزهة الألباء، ص٣٤١ ــ ٣٤٢ إشارة التعيين، ص٢٢٣، البلغة، ص١٥٥.

(٥) لا سيما القراءات الشاذة .

بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرًا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم لو جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى"[1].

ولم يشفع لهؤلاء كون بعضهم من أئمة القراء ومن أكابر أهل اللغة وأئمتها كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي[2]. يقول ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[3]. ويقول ابن حزم (ت٤٦٥هـ) مشنعًا على النحاة الذين يردون بعض القراءات لمخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو أسلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله ـ تعالى خالق اللغات وأهلها ـ كلامًا لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلامًا فعل به مثل ذلك، وتالله لقد كان محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله بالنبوة، وأيام كونه فتى بمكة بلا شك عند كل ذي مسكة من عقل، أعلمَ بلغة قومه وأفصح فيها وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجة من كل خندفي، وقيسي وربيعي وإيادي، وتميمي وقضاعي وحميري، فكيف

(١) التفسير الكبير، ج٣، ص١٩٣.

(٢) انظر: أصول النحو، ص ٢٨ـ ٢٩ .

(٣) انظر : المزهر، ج١، ٣٥٧.

بعد أن اختصه الله تعالى للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه وأجرى على لسانه كلامه، وضمن حفظه وحفظ ما يأتي به[1] " ويقول أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم..[2] " لقد ذهب النحاة بعيدًا في تعصبهم لقياساتهم وقواعدهم فكانوا كالفقهاء في مذاهبهم التي يزنون بها القرآن فلا يفهمون إلا منها، والقرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها، لأنه أصل الأصول[3]. هذه المواقف المتعصبة ربما كان لها الأثر المباشر في عدم السماح لرياح التجديد والتيسير أن تغير شيئًا مما استقر للنحاة من القواعد، ناهيك أن تسمح بالتخلي عنها أو عن بعضها، ولكي يستقيم لهم الأمر اضطروا إلى تعليل مذاهبهم وتفسير الغامض من قواعدهم وطرح المسائل والتمرينات، وتشعيب الأقوال في تلك المسائل وتفريعها، حتى فاضت كتبهم بالأقيسة والعلل وكثرة التخريجات لوجوه الإعراب، والردّ على كل من خالفهم الرأي[4].

وبدلاً من حاجة المتعلمين إلى مختصرات تخفف عبء التأتي في الدرس النحوى، رأيناهم يقدمون آراءهم وخلافاتهم في مطولات وموسوعات ملئت بالعلل والشواهد والأقيسة، وبما قالت العرب وما يتوقع من افتراضات لأقوالهم[5]. الأمر الذي جعل الدارسين للعربية، يتلمسون فتح المغاليق عن طريق علماء العربية، فظهرت كتب العلل منذ وقت مبكر، وانصرف الناس إلى تفهمها رغبة منهم في الوصول إلى روح اللغة وأسرار

(١) الفصل في الملل والنحل، ج٣، ص١٩٢.
(٢) البحر المحيط، ج٣، ص١٥٦.
(٣) انظر : تفسير المنار ، الآية (١٠٦) من سورة المائدة .
(٤) انظر مثلاً: توجيههم لقراءة قول الله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ الآية (٦٣) سورة طه ، في مغني اللبيب ، ص ٣٧ ،٥٧، ٣٠٣، ٦٤٧ ، ٧٧٧ ، ٧٩٣ ،٨٩١.
(٥) انظر : المدارس النحوية ، ص ٥٥ ،٩١. وانظر أيضًا: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص١٠-١٢ .

تراكيبها، الأمر الذي جعل مثقفيهم يلحظون انشغال المتعلمين بغير الأولى والأجدى، وهذا الجاحظ يتوجه لمعلمي الصبية بالنصيحة قائلاً: " أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه،وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عمَّا أردّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق، والتعبير البارع. وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو، ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد. .. ومن ليس له حظ غيره، ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجرى في المعاملات ولا يضطر إليه شيء" (١).

يقول الدكتور شوقي ضيف: "استجاب كثير من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ، فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة " (٢). نعم لقد دعت الحاجة إلى هذه المختصرات، تلبية لمن لا يطيق الغوص في المطولات، أو الخوض في الخلافات والتعليلات، فظهرت كتب لا نزال نقرأ بعضها اليوم وإن كنا فقدنا أكثرها ومازال نفعها سائرًا إلى اليوم.

أدرك علماء اللغة ما يعانيه طلاب العربية عبر الحقب المختلفة من صعوبة فهم النحو وتعقيداته وعلله وأقيسته التي أسرف العلماء القدامى في حشو كتبهم بها، وأنه إذا كان هدف المتعلم الوصول إلى العبارة السليمة نطقًا وكتابة، فإن القليل من قواعد النحو يكفيه، وإن الغوص في المطولات النحوية وما اشتملت عليه من خلافات وتعقيدات يثقل كاهله، وانتحى التأليف صوب السلامة اللغوية نفسها، آخذًا في الحسبان حاجة المتعلم وقدرته على الاستيعاب،

(١) انظر : تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ، ص١٣ .
(٢) المصدر السابق ، ص١٤ .

وهذا ابن السراج (ت٣١٦هـ) وهو يقدم أصوله، يشير إلى أن "اعتلالات النحويين على ضربين" ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة. .... وليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها. ..".

وبيَّن أن غرضه من إنشاء هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلام العرب فقط، ثم ذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز[١].

وقد حقق كتاب الأصول غرضين كان مؤلفه يرومهما، ألا وهما تلبية رغبة العالم في معرفة الأصول، والتقريب على المتعلم دون إسراف أو إسفاف[٢].

هذان الهدفان ظلا ماثلين للعيان لدى علماء العربية، فكل من رام التأليف أخذهما بعين الاعتبار، جاعلاً الاختصار المفيد والأسلوب السهل من وسائله للانتفاع بمؤلفه، وهذا واضح جلي في إيضاح الفارسي حين قدمه إلى عضد الدولة بعبارة سهلة خالصة من التعقيدات والتعليلات، والحشو والزيادات، ليسهل الانتفاع به، ويكون زادًا يفيد صاحبه ولا يثقل كاهله.

والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وهو يقدم كتابه "المفصل" يقول: " لم أدَّخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل، مناصحة لمقتبسه، أرجو أن أجتني منها ثمرتي دعاء يستجاب، وثناء يستطاب[٣] ". ثم ما لبث أن أتبعه بملخص أسماه " الأنموذج" هو أشد اختصارًا وأقرب مأخذًا.

وهكذا أخذ علماء العربية في التفنن في التأليف، والبعد عن الاستطراد والحشو والخلافات والتعقيدات، فراجت مؤلفاتهم، وانتفع

(١) انظر: الأصول في النحو ، ج١ ، ص٣٥-٣٦ .
(٢) انظر: المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٧ .
(٣) المفصل، ص٥

بها الدارسون، في الوقت الذي بقيت الأمهات النحوية وفى مقدمتها "الكتاب" مصادر لا يؤمها إلا المختصون، ولا يعقلها إلا العاقلون، وربما شعر الدارسون بالرهبة من قراءتها والخوف من الخوض فيها، ثم إن الأراجيز النحوية صارت أحد الأساليب الجديدة في تيسير النحو، إذ أقبل عليها الدارسون لسهولة حفظ الشعر، واشتهرت شروحها وراجت وهكذا.

وخلال تلك الفترة شهد الدرس النحوي خصومات بين العلماء، وتباينًا في الأفكار، فكانت المذاهب المختلفة، والآراء المتصارعة، حتى إن علماء المدرسة الواحدة انبروا في الاعتراض على بعض وتخطئة آراء بعضهم الآخر، على غرار ما شهدنا من تخطئة المبرد لسيبويه،وهو إنما عاش من وراء تدريس كتابه، ولكنه ربما هدف إلى الظهور بالخروج على أستاذه، أو إثبات الموضوعية العلمية في النقد، والتجرد من العاطفة، وبمثل تعامله مع سيبويه في التخطئة ظهر له أحد تلامذته فردَّ عليه نقده، وصحح مذهب سيبويه، بالانتصار له، ومثل ذلك رأينا أبا علي الفارسي ينتقد الزَّجاج ويكتب الإغفال فيما أغفله أبو إسحاق أستاذه، ثم لما كتب ابن جني كتابه " الخصائص" كان قد هدف إلى بحث الأصول لما لم يجد أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، معتذرًا عن ابن السراج الذي كان بدأ هذا الفن ولم يتمه، ولم يكتب فيه إلا حرفًا أو حرفين في أول كتابه، ثم تُعُلِّق عليه به، وأما في علم المقاييس فقد رأى أن أبا الحسن الأخفش كان قد صنف في شيء منه كتيبًا قال عنه: إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أننا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقوامًا نَزُرت من معرفة هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في

احتجاجاته وعلله... [1] " والواقع فإن الطاعن هنا ما هو إلا ابن جني نفسه، فقد وعد بشرح ذلك كله في فصول كتابه.

إلا أن أحدًا من علماء العربية القدامى لم يصرح بالثورة ضد مناهج النحاة وطرائقهم مثلما جهر بذلك ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، وهي صرخة ما كان وراءها إلا الرغبة في تيسير الدرس النحوي، بحذف ما يستغني النحوي عنه، والتنبيه على ما أجمع النحاة على الخطأ فيه[2].

وقد استهدف التيسير عند ابن مضاء التخلص من بعض القواعد المؤسسة على ما يراه باطلاً، وأن حذف ذلك سيخفف العبء عن كاهل طلاب العربية، ولن تضار العربية بحذفه، فدعا إلى إلغاء ما يسمى بالعامل ــ اللفظي أو المعنوي ــ واحتج في ذلك بما ذهب إليه أبو الفتح ابن جني من أن العمل من رفع ونصب وجر هو للمتكلم، لا لشيء غيره، وخالفه فيه وقرر أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله، ورفض أن تكون الألفاظ يحدث بعضها بعضًا، وقال ببطلان ذلك عقلاً وشرعًا.

واعترض أيضًا على تقدير العوامل المحذوفة، رافضًا أن يكون إجماع النحويين على القول بالعوامل حجة، كما اعترض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات وفي الأفعال[3].

وسواء وافقنا ابن مضاء الرأي أو خالفناه في اعتراضاته، فما نظن أن صعوبة النحو جاءت بسبب هذه الأمور التي اعترض عليها، وهب أنَّا استغنينا عن ذلك أفنطمع أن تزول الصعوبات، وتحل المشكلات؟ !.

إننا لو نزعنا كل باب علقت به عوالق الصعوبة النحوية وطرحناه جانبًا، سنجد أننا محتاجون إليه، لعدم وجود البديل، وسيكون مثلنا مثل

(١) انظر الخصائص، ج١، ص ٢ – ٣.
(٢) انظر كتاب الردّ على النحاة ، ص٧٦ .
(٣) المصدر السابق ، ص٧٦-٩٠ .

الطبيب الذي يخلص مريضه من عطب في رجله باستئصال تلك الرجل، وتركه دون أجهزة تعويضية تساعده على المشي، كما أنه يلجأ إلى تخليصه من ألم في عينه بنزعها من مكانها وهكذا.

أيكون حلاً للمشكلة التي تعترض الدارسين إلغاؤها من المناهج؟! لماذا لم يلغَ باب العدد عندما جأر المشتكي بقوله:

في النحو لا يقهرني
إلا تفاصيل العدد؟!

ولِمَ لَمْ يلجأ المازني إلى حذف إضمار (أنْ) بعد الفاء والواو عندما قال أحد طلابه:

إذَا قُلْتُ: هَاتُوا لِمَاذَا يُقَا
لُ: لَسْتُ بآتِيْكَ أو تَأتِيَنْ
أَجِيبُوا، لِمَا قِيْلَ هَذَا كَذَا
عَلَى النَّصْبِ؟ قالوا:بإضْمَارِ أنْ
وَمَا إنْ رَأيتُ لها مَوْضِعًا
فأعْرِفَ مَا قيلَ إلاَّ بظنّ
فقد خِفْتُ يا بكْرُ مِنْ طُولِ ما
أفكِّرُ في أمْرِ (أنْ) أن أجَنّْ (*)

إن الشكوى من صعوبة النحو لا ينبغي أن تواجه بالتذمر والاحتجاج، بل تواجه بتلمس أسبابها ومعالجتها في مهدها قبل أن تستفحل فيصعب حلها، كما لا ينبغي أن نولي ظهورنا لها ونهملها، فتتراكم الصِّعاب، فنصبح بعد مدة من الزمن عاجزين أمامها، وإن السبب الحقيقي ــ في نظري ــ إنما هو في الفصل بين القاعدة والتطبيق، فنحن نتعلم القاعدة النحوية، ونعلِّمها، ولكنا لا نطبق ذلك في الاستخدام اللغوي، وعجيب أن نتشكى من أثر شيء لم نستخدمه ولم نعايشه أو نمارسه، ولو فعلنا ذلك لأصبح النطق السليم سليقة، ولوافقت تلك السليقة السليمة القاعدة، وعندئذٍ فلا شكوى ولا صعوبة، وهذا لا يدرك بالتمني، ولكن بحب اللغة وعشقها واستخدام تراثها المنظوم والمنثور. يقول المستشرق الفرنسي وليام مارسيه: " من السهل جدًّا تعلم أصول العربية، فقواعدها الصرفية التي تظهر

(*) انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٢ ، ص٥-٦ .

معقدة لأول مرة، هي قياسية ومضبوطة بشكل عجيب لا يكاد يصدق، حتى إن صاحب الذهن المتوسط يستطيع تحصيلها بأشهر قليلة، وبجهد معتدل، . .. أما النحو فبسيط لا تعقيد فيه[1] "ويقول هنري لوسيل: "تقدِّم العربية أيضًا نسقًا من قواعد الإعراب بسيطًا، وفيه قدر كبير من المرونة،.. ونسقًا من الأفعال يتسم بالبساطة[2]" فاكتساب اللغة إذن يعني الممارسة، والممارسة وحدها جديرة بتكوين ملكة اللسان العربي، ولبلوغ تلك الملكة، لابدّ من إقامة عشق بين الدارس والنحو، وهذا العشق إنما يتكون بتوجيه المتعلمين إلى تراثنا العربي شعره ونثره، قراءة في فهم، وحفظًا في وعي، لا أن يدرسوا قواعد اللغة بمعزل عن اللغة نفسها وبمنأى عن آدابها ونماذجها التي تحتذى.

ثم إن تعلم هذه اللغة، ينبغي أن يكون وفق مستويات تتوافق ومراحل النمو الفكري لدى المتعلمين، فتنمو بنموهم، وتتقدم بتقدم أعمارهم، وألا يعطى العامة من هذه الصناعة إلا بمقدار ما يقيمون به ألسنتهم وأقلامهم، وأن تترك التعقيدات والاختلافات والمسائل الافتراضية والأحاجي الملبسة للمختصين من أهل اللغة، مثلهم في ذلك مثل أصحاب الصناعات العلمية الأخرى، فمن يدرس التاريخ أو الاجتماع أو الطب أو الهندسة ونحوها، فإنه بحاجة إلى زيادة جرعات المعرفة في حقل تخصصه، ويكفيه من قلادة العربية ما أحاط بالعنق كما أن طالب العربية وعلومها، بحاجة إلى مبادئ في تلك العلوم، تزيل عنه شبح الأمية المعرفية، لكنه ليس محتاجًا لأسرار تلك العلوم والغوص فيها، وإذا كانت هناك خصوصية لكل علم فِلِمَ نثقل مناهجنا بالمسائل الخلافية والقواعد المتعصبة، ونحن في حِل من ذلك؟ !.

(١) انظر: تيسير مباحث النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٣، ج٤ ، ص٩٠٣-٩٠٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠٤

إن حماستنا للغة الضاد لا ينبغي أن تدفعنا إلى اقتحام مجاهيل هذه الصناعة وعلينا أن نفرق بين من يلج الأبواب جميعها، ومن لا يلج إلا بعضها، ويعجبني في هذا المقام تصانيف ابن هشام ـ رحمه الله ـ (ت٧٦١هـ) فقد أعدها بعناية الخبير لتوافق مستويات المتلقين، فقد "ألف للناشئة ثلاثة مختصرات: مختصرًا موجزًا شديد الإيجاز هو " الإعراب عن قواعد الإعراب"، ومختصرًا متوسط الإيجاز هو " قطر الندى". ومختصرًا أوسع منه هو "شذور الذهب". فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأول، وإذا أراد التوسع قليلاً درس المختصر الثاني، فإن أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث"[1]. ولم يغفل حاجة المختصين إلى التعمق في فقه العربية وسبر أغوارها، فألف لهم كتابين كبيرين هما: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"[2]. ويعكس منهج ابن هشام في تقديم النحو لمريديه أنه يقدمه كاملاً في مستويات متدرجة من السهل إلى الصعب، ومن الإيجاز إلى الاتساع، لا تقطع أوصاله، ولا يوزع بحسب السنين، ولا تحذف منه بعض قواعده التي استقرت عبر القرون، فكل يأخذ منه بقدر حاجته.

وإذا كانت الشكوى من صعوبات النحو لم تنقطع على مرّ العصور، فإنها قد أصبحت أكثر حدة في العصر الحديث، وذلك لكثرة الأمور التي تزاحمه، فالثنائيات اللغوية، لم تعد وحدها المؤثرة فيه، فقد أصبحت ثلاثياتٍ بل رباعيات لغوية، وهي كلها ملوثات تؤثر تأثيرًا مباشرًا على السلامة اللغوية، وتزاحم السليقة بقوة غير عادية؛ الأمر الذي أخل بتوازن المستوى اللغوي المنشود،

(١) تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢) انظر المصدر السابق، ص ١٧.

وتاهت الفصحى في ضجيج العاميات، واللغات الأجنبية ذات النفوذ الذي تدعمه العولمة المعاصرة، فضلاً عما تنفثه وسائل الإعلام والاتصال من مثبطات في طريق الفصاحة المرتجاة، كل ذلك يضاف إلى هوى في النفوس، وانجذاب نحو المعطيات السهلة، يقابله نفور من الأساليب البليغة التي كانت محببة إلى النفوس في جرسها ونظامها التركيبي ومضمونها.

ولكن أبناء الأمة العربية الغُيُر لم يسلموا للأمر، وصاروا يقرعون العصا كلما مس الفصحى حيف أو أحدق بها ضرر، فمنذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي أخذت رياح الإصلاح اللغوي تنشط لابتكار أسلوب علمي حديث لتعليم النحو العربي، وتبسيط كتبه بأسلوب معاصر، مع مراعاة حالة الدارسين ومستوى إدراكهم، يدفعهم في ذلك ما يشاهدونه من معاناة طلاب العربية، مقارنة بأقرانهم من الدارسين في اللغات الأخرى، فانطلقت جهود رفاعة الطهطاوي، أبو الفكر المصري الحديث (١٨٠١-١٨٧٣م). تلتها جهود خريجي مدرسة دار العلوم ممثلة فيما ألفه حفني ناصف ورفاقه من كتب نحوية عصرية مبسطة، متقدمة خطوات أوسع بالخطوة التي بدأها الطهطاوي، وهكذا تتالت الجهود آخذة بمبدأ التدرج من السهل إلى الصعب، في أسلوب الحفظ والتلقين، والأمثلة الجامدة والتقعيد المنفّر، ولا تزال تآليف المرحوم علي الجارم، والمرحوم مصطفى أمين، ملء السمع والبصر إلى اليوم، بالرغم من تقدم الثقافة في البلاد العربية وانتشار التعليم وانحسار الأمية، وتقارب اللهجات العربية.

إلا أن المتتبع لمسيرة الدرس النحوي يلحظ أن أي خطوة نحو التيسير تواجه بموقف متصلّب، ورفض يكاد ينعقد عليه الإجماع، فتآليف الطَّهطاوي، والجارم، وأمين، وأضرابهم لم يتجاوز استخدامها منتصف القرن العشرين، إذ انصرف

عنها الدارسون إلى غيرها لتصبح في عداد المصادر التي لا يرجع إليها إلا اختيارًا، وتكاد هذه المواقف تطرد على مرّ العصور، فالخطوات الجريئة التي تدعو إلى حذف بعض الأصول المستقرة عند القدامى، أو التقليل من سلطانها، أو إحلال نظريات أو قواعد جديدة محلها، تواجه بمواقف رافضة، وثورات فكرية متصلبة، على نحو ما رأينا من رفضهم لما دعا إليه ابن مضاء من تيسير، وكما حصل من ردود أفعال لكتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو" حين تنازعته الآراء بين رفض وتعديل، وقليل هم الذين سلموا ببعض ما دعا إليه من تجديد. إلا أن الخصومات في العصر الحديث صرفت وكدها إلى إصلاح كتب النحو التعليمي، نظرًا لما يعانيه طلاب المدارس والجامعات من صعوبات في تعلم هذا الفن، فتارة يتخذ التيسير شكلاً يتصل بأبواب النحو، وضم بعضها إلى بعض، أو فصل بعضها عن بعض، وتارة بالاستغناء عن بعضها، أو إرجائه إلى مرحلة تعليمية تالية وهكذا، ولكن العامل المشترك في المواقف كلها يظل في موضع التشكيك إن لم يقع في موقعه من الرفض، فأخذت تنعقد اللجان تلو اللجان للنظر في الاقتراحات المطروحة للتيسير، ثم لا تلبث تلك اللجان أن تحكم ببطلان ما ذهبت إليه الإصلاحات الجديدة، لتعيد السيطرة للقاعدة الأساسية حتى ولو كان التعصب لها يشكل قلقًا للدارسين، وتتدخل مجامع اللغة العربية في الأمر، فتنظر المسألة، وتتخذ فيها بعض القرارات، واشترطت أساسين اثنين لدراسة المقترحات في هذا الشأن:

الأول: أن تكون المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة.

الثاني: ــ وهو المهم ــ أن كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه.

وبالرغم من هذا التشدد المجمعي إلا أنه فسح المجال لرياح التيسير التي رآها لا تمس جوهر اللغة، ومع ذلك ظلت قراراته موضع أخذ

ورد بين مجامع اللغة العربية نفسها، مطالبين بالاقتصار في تيسير النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل، وكأنهم يقولون: ليبقَ الحال على ما كان في المصطلحات والإعراب وغيرها، وظلت المجامع العربية الثلاثة في مصر ودمشق وبغداد تتدارس بعضها قرارات بعض، فينقض هذا ما يقترح ذاك، ويوافق هذا على بعض ما يطرحه ذاك مع تعديل طفيف في بعض الآراء، لتقابل هذه الآراء برفض جديد عن الطرف الآخر(١).

وتستمر محاولات التجديد والتيسير، وتطرح المشروعات في ذلك على نحو ما فعل أستاذنا الدكتور شوقي ضيف أمد الله في عمره(٢). إذ قدم مشروعه المقترح للتيسير إلى مجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٧م، ليوافق جزئية تتعلق بإعادة تنسيق أبواب النحو علَّها تعفي الناشئة من أبواب عسرة، وفي الوقت نفسه يأبى المجمع أن تمس بعض الأسس أو ينالها التجديد، فرفض مرة أخرى في ١٩٧٩م أن يلغي الإعراب المحلي والتقديري، وغير ذلك كثير والحديث فيه يطول.

وفي العامين المنصرمين ظهرت أعمال نحمل أهلها على المحمل الحسن ونعد تلك الأعمال من محاولات التيسير، لكنها تتعرض بشدة إلى المساس بجوهر النحو، فيثور عليها سدنة العربية، ويسفهون آراءها، فتؤول صيحات أصحابها إلى دهاليز النسيان، بعدما ناشتها سهام المحافظين من الدارسين.

وبعد : فإن إصلاح المناهج ــ واللغوية جزء منها ــ حق مشروع للنشء، وواجب على القادرين، لكن لا ينبغي أن نخلط بين إصلاحها بالطرق التربوية والتيسير المحافظ على الجوهر

(١) انظر تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ص ٢٦-٤٨ .

(٢) "أستطيع أن أقرر بعد ملاحظات متأنية في مسيرة تيسير النحو ، أن الدكتور شوقي ضيف كان ولا يزال من أكثر الباحثين اهتمامًا بهذا الموضوع ، ولم تنقطع جهوده فيه منذ نشره لكتاب ابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧م حتى اليوم ، فقد كتب المقالات، وألف كتابًا في ذلك (تجديد النحو) ولا يزال يؤرقه حال العربية وصعوبتها على الناشئة حتى اليوم" .

والأصول، وبين الاستغناء عن بعض ما استقر من الأصول النحوية في الذاكرة العربية عبر العصور، إما بالحذف، وإما بالتبديل ــ بحجة التطوير ــ أو بغيرهما. إن التيسير ــ في نظري ــ ينبغي أن يرتكز على التدرج في التأليف من السهل إلى الصعب، وألا تشغل الناشئة في طلب النحو ــ كما قال الجاحظ ــ إلا بمقدار ما يؤديها إلى السلامة من الخطأ.

ثم إن هناك أمرًا يجب أن نكاشف أنفسنا في بحثه، أعني الشكوى من صعوبة النحو، فأتوجه بالسؤال: أين تقع الصعوبة، وأي أبواب النحو مرشح لارتكاز الصعوبة عليه فنتخلص منه أو نذلله للمتعلمين؟ وهل إذا حذفنا بعض الأبواب ــ كما يرى بعض الميسرين ــ ستحل مسألة صعوبة النحو؟ أم ستظل الصعوبة ماثلة شاخصة أمام الدارسين في جميع أبواب النحو؟ . إنني على يقين أن كثيرًا مما نودي بإلغائه من قضايا النحو لن يصل بالناشئة إلى استساغة النحو إنْ هم ابتعدوا عن تطبيقه في الاستخدام اليومي العام، وحسّوه فيما يقرؤون ويسمعون في وسائل الإعلام، فاللغة هي الاستعمال والتطبيق، وليست التنظير وحفظ القوانين دون تفعيل وممارسة.

ويكفى أن نتذكر من تجاربنا البسيطة أن تعلم اللغة ــ أي لغة ــ لا ينجح إذا لم يمارسها المتعلم (سماعًا وقراءة وكتابة)، وإلا لما تحمسنا لحث أبنائنا على التطبيق العملي، ونصحناهم بالسفر ومعايشة اللغات في بيئاتها، رغبة في حذق تلك اللغات وفهمها وإذا كنا عاجزين عن إيجاد البيئة اللغوية العربية الصافية اليوم، لفساد السلائق السليمة، فإنه بإمكاننا الرجوع إلى آداب لغتنا وعرض نماذجها التي ترقى بأذواق النشء وتهذيبهم، وفي الوقت نفسه تقيم ألسنتهم وتحبب إليهم الإعراب، وأن نتحمس لذلك بجهود لا تقل حماسة عن الجهود التي نبذلها في تعلم اللغات الأخرى.

عوض بن حمد القوزي
عضو المجمع المراسل
من السعودية

المراجع

(١) الأفغاني سعيد: أصول النحو، دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.

(٢) ابن الأنبارى، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مطبعة المدني بالقاهرة،١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

(٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٧هـ.

ـ البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الرابعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

(٥) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري: الفصل في الملل والأهواء والنِّحل، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٦) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٧) الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير، دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة،

(٨) الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

(٩) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.

(١٠) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق الدكتورعبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(١١) السيوطي، العلامة عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه، وصححه، وعنون موضوعاته، وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.

(١٢) شوقى ضيف: تيسير النحو قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦م.

ـ المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

ـ تجديد النحو، دار المعارف، ط٥، القاهرة ١٩٨٢م.

(١٣) الفيروزابادي، مجد الدين محمد ابن يعقوب: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، حققه محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(١٤) القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبوعات دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

(١٥) ابن مضاء القرطبي: كتاب الرَّد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٢، القاهرة ١٩٨٢م.

(١٦) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٣، بيروت ١٩٧٢م.

(١٧) ياقوت الحموي: معجم الأدباء، الطبعة الأخيرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مطبوعات دار المأمون، ١٩٥٥م.

(١٨) اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد: إشارة التعيين في تراجم النحاة اللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.